

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق التجارية الحرة كمحفز للتنوع الاقتصادي: حالة الجزائر

The importance of FDI in free trade zones as a catalyst for economic diversification - the case of Algeria

عبد المالك توبي، منصف شرفي*، أحمد بن عززين

1 جامعة تبسة، abdelmalik.toubi@univ-tebessa.dz

2 جامعة قسنطينة 2، moncef.chorfi@univ-constantine2.dz

3 جامعة ورقلة، benazrine.ahmed@univ-ouargla.dz

تاريخ النشر: 2024/06/30

Abstract :

This intervention aims to clarify the importance of foreign direct investments, which various countries seek to attract by establishing free trade zones, providing attractive tax facilities and exemptions, and providing an attractive investment climate, in order to achieve the desired economic goals such as economic growth and diversification. We have concluded that the volume of foreign investments In Algeria, it is very weak and most of it is concentrated in the hydrocarbons sector, which dominates exports and does not contribute to economic diversification.

Keywords: foreign direct investment, free trade zones, economic diversification, Algeria

المخلص:

تهدف هذه المداخلة إلى توضيح أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تسعى مختلف الدول إلى استقطابها من خلال إقامة مناطق تجارية حرة، وتقديم تسهيلات وإعفاءات جبائية مغرية وتوفير مناخ استثماري جذاب، في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة كالنمو والتنوع الاقتصادي، وقد توصلنا إلى أن حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر ضعيف جدا ومعظمها متركزة في قطاع المحروقات الذي يهيمن على الصادرات ولا تساهم في التنوع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: استثمار أجنبي مباشر، مناطق تجارية حرة، تنوع اقتصادي، الجزائر.

مقدمة:

أدت العولمة الاقتصادية إلى تحول العالم إلى سوق موحدة تنساب فيها حركة جميع عناصر الإنتاج بحرية تامة دون حواجز أو قيود، مما زاد من حجم التبادلات التجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول العالم وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هذه الأخيرة ونظرا لما تكتسيه من أهمية في نقل خبرات وكفاءات الشركات الأجنبية إلى البلدان المضيفة والتي تتنافس من أجل توفير المناخ الاستثماري الملائم لهذه الشركات، وذلك بإقامة مناطق تجارية حرة تسهل قدومها، والتخلص من كل ما يعيقها من قوانين وتنظيمات وتوفير الضمانات والحوافز المغرية لها. فالدول النامية ومنها الجزائر تبذل مجهدها من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الحرة باعتباره الطريق المختصر والوسيلة الفعالة لتحقيق النمو والتنوع الاقتصادي من خلال استغلاله في نقل التكنولوجيا وتحسين المهارات وجودة الإنتاج وتنويع الصادرات.

إشكالية الدراسة:

كيف يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المناطق التجارية الحرة في تعزيز التنوع الاقتصادي؟

فرضية الدراسة:

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق التجارية الحرة بفعالية في تعزيز التنوع الاقتصادي.

وستتناول هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

- الاستثمار لأجنبي المباشر في المناطق التجارية الحرة
- التنوع الاقتصادي
- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنوع الاقتصادي بالجزائر

أولا. الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق التجارية الحرة

1. التعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق التجارية الحرة

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) هي كلمة شاملة ويقصد بها أي استثمار طويل الأمد يقام في الدولة المضيفة من قبل مؤسسة غير مقيمة. عادة ما يتم الاستثمار على مدى فترة طويلة بغرض الاستفادة من مزايا الدولة المضيفة، مثل الموارد المتوفرة (والرخصة)، أو الوصول إلى الأسواق الاستهلاكية، أو الوصول المباشر إلى الدولة المضيفة، وهذا التعاون طويل الأمد سيعود بالفائدة على كل من المستثمر والدولة المضيفة. (Chitranka , 2022)

وعرفه صندوق النقد الدولي على أنه ذلك الاستثمار الذي يهدف إلى اكتساب مصلحة مستدامة في مشاريع تقام وتدار في دول غير الدولة التي ينتمي إليها المستثمر حيث يكفي أن يمتلك هذا الأخير 10% من حصص ملكية المشروع حتى يعتبر هذا الاستثمار استثمارا أجنبيا مباشرا ويتمتع فيه المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ والرقابة والفعالية في التسيير. (علاوي و بوقاب، 2016)

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار تكون ملكيته أجنبية تعود لفرد أجنبي أو شركة غير وطنية، ويقام في دولة مضيفة، وقد عرف على أنه عملية تدفق القروض من قبل الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها في الخارج، أو شركة ملكيتها في شركة أخرى على ألا تقل نسبة التملك في الخارج عن 10%. (بن خالدي، 2022)

هناك ثلاثة عناصر يتكون منها رأس مال الاستثمار الأجنبي المباشر وهي: (بن علال، شعبي، و بورداش، 2019)

1.1. رأس المال الأولي: وهو المبلغ الذي دفعه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد ما غير بلده الأصلي، شرط أن تكون هذه المساهمة بنسبة 10% على الأقل من رأس مال هذا المشروع لتصبح هذه العملية استثمارا أجنبيا مباشرا.

2.1. الأرباح المعاد استثمارها: وهي الحصة الخاصة من أرباح استثمارات المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والتي لم تحول إلى بلده الأصلي وبقيت محتجزة لدى المشروع المحلي مصدر هذا الربح، بهدف إعادة استثمارها وتحويلها إلى استثمارات جديدة مملوكة لشخص طبيعي أو معنوي أجنبي وبهذا

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق التجارية الحرة كمحفز للتنوع الاقتصادي: حالة الجزائر

يصبح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو مجموع المساهمة الأولية مع الأرباح المعاد استثمارها داخل نفس البلد.

3.1. القروض داخل الشركة الواحدة: وهي الديون الطويلة الأجل الخاصة بالشركة الأم تجاه فروعها في الخارج، أو بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة في عدة بلدان.

2. أشكال وأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في ملكية المشروع وحسب الاستراتيجية المنتهجة من طرف الشركات متعددة الجنسيات وأهم هذه الأشكال: (سلياني، 2022)

1.2. الاستثمار المشترك: يعد الاستثمار المشترك شكلا من أشكال التحالفات الاستراتيجية، حيث يعرفه كولدي بأنه: "أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، أو الخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية ... الخ".

2.2. الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: يعتبر هذا النوع من الاستثمار من الأشكال المفضلة لدى المستثمرين الأجانب لما يمنحه له من مزايا، كالحرية في السيطرة والتحكم في المشروع وإمكانية جني أرباحا ضخمة نظرا لاستغلال مواردها المالية والبشرية بشكل أمثل، كما تحبزه دولا أخرى لما يتميز به من كبر حجم رأس المال المستثمر وبالتالي زيادة تدفقات النقد الأجنبي الذي يدعم حالة ميزان المدفوعات.

3.2. مشروعات أو عمليات التجميع: تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين، أين تجمع هذه المحتويات لتصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان (خاصة في الدول النامية) يقدم الطرف الأجنبي الخبرات والمعرفة اللازمة التي تعني بالتصاميم الداخلية للمصانع، وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الضرورية وذلك لقاء عائد مادي يتم الاتفاق عليه.

4.2. الاستثمار في المناطق الحرة: يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، إذ تعتبر المناطق الحرة جزءاً من إقليم دولة معينة لكنها تعتبر أجنبية عن الدولة التابعة من ناحية التجارة الدولية والنقد والجمارك، والتي تساهم في زيادة الحركة التجارية في الدول المضيفة الذي يندرج في إطارها توسيع قاعدة الإنتاج والتصنيع لتلبية متطلبات الحركة التجارية فيها، وهو الأمر الذي يتطلب وسائل صناعية وإنتاجية معينة، و يسمح في داخل المنطقة الحرة بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية أو الوطنية أو المشتركة ويتم فيها تداول البضائع المحلية أو الخارجية، وتجري عليها بعض العمليات الصناعية.

ويقسم دانيغ (1995) أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خمسة أنواع رئيسية، تختلف باختلاف نوايا وأهداف الشركات متعددة الجنسيات: استغلال الموارد، واستكشاف السوق، ومكاسب الكفاءة، التعزيز الاستراتيجي والدعم (Arthur & Ocileide, 2022):

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو استغلال الموارد: يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يهدف إلى الحصول على مزايا تتعلق بالموارد المحلية الاستراتيجية بالبحث عن الأصول المتوفرة بكثرة أو المنخفضة التكلفة في منطقة معينة، والتي قد تشمل الموارد الطبيعية أو مهارات العمل أو القدرات التكنولوجية أو حتى الخبرة التنظيمية. الشركات متعددة الجنسيات التي تقوم بهذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر الهادف إلى استغلال الموارد تركز عادة على نشاط التصدير، في حالة البحث عن الموارد الطبيعية، أو الشركات التي تنتج سلع مصنعة تتطلب استخدام عمالة مكثفة.

ب- الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو استكشاف السوق: العوامل التي تؤثر على اتخاذ القرار من قبل المستثمر الأجنبي الذي يهدف إلى استكشاف السوق هي وجود سوق استهلاكية كبيرة ومتنامية، والوضع التنافسي الملائم في البلد المضيف مقارنة مع نظرائه، والبنية التحتية عالية الجودة، سياسات الاقتصاد الكلي الملائمة للمستثمر، ومرافق دعم المستثمرين، والقرب من المستهلكين الرئيسيين، والأنشطة الترويجية التي تقوم بها وكالات التنمية المحلية أو الإقليمية. ومع ظهور ظاهرة التكامل التجاري من خلال التكتلات الاقتصادية واتفاقيات التجارة الحرة، ظهر هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يمكن استخدامه من قبل الشركات التي تسعى إلى العمل في السوق على المستوى الإقليمي في قارة معينة.

ت- الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو مكاسب الكفاءة: يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يهدف إلى مكاسب الكفاءة بتكلفة العمالة وتوافرها، القدرة التنافسية للسوق الذي تدخل فيه الشركة متعددة الجنسيات، وجودة البنية التحتية في المنطقة، والخدمات المقدمة على المستوى المحلي وقربها من مراكز المستهلكين الرئيسية. وبالتأكيد فإن الشركة الأجنبية تسعى، قبل كل شيء، لترشيد مواردها، مع الاستخدام الأمثل للعمليات لاستكشاف الموارد وترويج منتجاتها في مواقع جديدة.

ث- الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التعزيز الاستراتيجي: يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الطموحات طويلة المدى للشركات، وخاصة السعي وراء الأصول المملوكة لشركات أخرى موجودة في الخارج. وتمثل عمليات الاستحواذ والاندماج والمشاريع المشتركة جزءاً كبيراً من هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين انتشر استخدامه من قبل الشركات متعددة الجنسيات طوال التسعينيات.

ج- الاستثمار الأجنبي المباشر موجه نحو الدعم: ويهدف دعم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تقديم الدعم لأنشطة بقية فروع الشركة، كونه استثماراً عالي التكلفة، ومع ذلك، فمن المعترف به أنه يحقق نتائج إيجابية للفروع الموجودة في الخارج.

3. عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الحرة

تتمثل عوامل جذب الاستثمار الأجنبي فيما يلي: (نعمة و نجم، 2023)

1.3. عوامل سياسية: تتمثل بالاستقرار السياسي وقرارات الدولة المستضيفة للاستثمار الاجنبي وقيود توافر المعلومات من الناحية السياسية والأمنية، اذ ان التغيرات السياسية والاقتصادية والتي توجي بعدم الاستقرار وردود أفعال الأنظمة السياسية أحيانا عوامل تؤثر في مصالح المستثمر الأجنبي وقراراته. فضلا عن ان قرار الاستثمار يجب ان يكون مبنيا على المصالح الوطنية العامة والقيم. وهذا مرتبط بالحكم الرشيد الذي تتبعه الدول حماية لها وللمستثمر في ان واحد.

2.3. عوامل اقتصادية: تتمثل في معدلات النمو للبلد المضيف وما يوفره من بنى تحتية وموارد طبيعية وأيدي عاملة، وكذا نسب التضخم وحجم السوق، ولكل من هذه العوامل تأثيره على حركة الاستثمار الاجنبي، وبأقي في مقدمتها توافر البنى التحتية ولارتفاع مؤشر التضخم تأثير في تكاليف الانتاج

وسياسة التسعير ومن ثم حجم الارباح وكذلك كبر حجم السوق يساعد في زيادة استقطاب الاستثمارات الأجنبية فضلا عن زيادة معدلات النمو وغنى الدولة بالموارد الطبيعية تزيد من تدفقات الاستثمار الاجنبي كما وتسعى الشركات إلى تحقيق كفاءة أكبر في إنتاج منتجات متميزة كثيفة العمل ، لذلك يعد توفر عنصر العمل وانخفاض تكاليف الايدي العاملة محفزات للاستثمار الاجنبي.

3.3. عوامل اجتماعية: تتجسد في فهم ثقافة الشعوب للدول المضيفة ونسبة التعليم في المناطق التي تستقطب الاستثمارات الأجنبية بالشكل الذي يوفر للمستثمرين أيدي عاملة مدربة ومكونة وعالية الإنتاجية وبتكلفة منخفضة.

4. دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الحرة

تختلف هذه الدوافع بالنسبة للطرفين، البلد المضيف والمستثمر الأجنبي ونختصرها فيما يلي:
(بن علال، شعني، و بورداش، 2019)

1.4. بالنسبة للمستثمر الأجنبي:

- التوسع من خلال الدخول إلى أسواق جديدة
- الاستفادة من المزايا الممنوحة والاعفاءات الجمركية والضريبية
- التكلفة المنخفضة للعمالة في الدول المضيفة
- استغلال الموارد الطبيعية والمواد الخام المتوفرة في الدول المضيفة
- الاستفادة من بعض الاستثمارات المتاحة محليا

2.4. بالنسبة للبلد المضيف:

- ترقية المركز التنافسي للبلد
- تخفيض نسبة البطالة
- التمكن من توظيف عوامل الإنتاج المحلية
- الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة
- تخفيض الواردات بإحلال الإنتاج المحلي محلها
- اكتساب خبرة من الاحتكاك بالكفاءة الأجنبية

5. مقومات نجاح عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الحرة

الاستثمار الأجنبي في المناطق الحرة وكأي مشروع استثماري يستدعي توفر عدة عوامل لتحقيق النجاح، حيث تسعى هذه المناطق لتوفير هذه العوامل لاستقطاب أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية المتنوعة لضمان استمراريته وتطورها، ومن مقومات نجاح هذه العملية نذكر ما يلي: (علاوي و بونقاب، 2016)

1.5. **الاستقرار السياسي واستتباب الأمن:** لكي يشعر المستثمر بالثقة ويطمئن على أمواله يجب أن يتوفر الأمن والاستقرار السياسي في البلد المضيف، لأن الحروب والمنازعات تؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي للدول.

2.5. **استقرار التشريعات والقوانين:** التغيير العشوائي للتشريعات والقوانين وعدم استقرارها يساهم في طرد الاستثمارات الأجنبية من المنطقة الحرة ويزعزع ثقة المستثمرين فيها.

3.5. **حق التملك للأجانب:** إن القيود القانونية المفروضة في بعض الدول تحد من إنشاء مشاريع استثمارية في المناطق الحرة، كاشتراط وجود شريك محلي يمتلك نسبة معينة من المشروع، لذا يعتبر حق تملك الأجانب 100% عاملا مهما يستقطب الاستثمارات الأجنبية إلى هذه المناطق والاستقرار فيها.

4.5. **الموقع المناسب:** إن الموقع الاستراتيجي للمنطقة الحرة بالقرب من الموانئ والمطارات والخطوط البرية له أهمية كبيرة من حيث تسهيل النقل وتصدير البضائع وحركة التجارة من وإلى المناطق الحرة، وتقليل التكاليف التي يتحملها المستثمر، وكذلك توفر خدمات البنية التحتية والتجمعات العمالية القريبة، لذا يعتبر اختيار الموقع المناسب من العوامل الرئيسية لنجاح عملية استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

5.5. **الاعفاءات والحوافز التي تقدمها المناطق الحرة:** إن إعفاء البضائع المستوردة من الرسوم الجمركية والضريبة وإعفاء البضائع المصدرة لغير السوق المحلي من الرسوم الجمركية، إضافة إلى إعفاء أرباح المشاريع من ضريبتى الدخل والشركات لمدة معينة وإعفاء الأبنية والإنشاءات العقارية من رسوم

الترخيص، وعدم فرض أية قيود إدارية وعدم فرض قيود على التعامل بالنقد الأجنبي، كل هذه الإعفاءات تشكل حوافز مهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

6. معوقات نجاح عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الحرة

هناك معوقات داخلية وأخرى خارجية إلا أن المعوقات الداخلية أكثر تأثيراً من الخارجية على عدم نجاح عملية جذب الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة ونذكر منها ما يلي: (بن علال، شعبي، و بورداش، 2019)

1.6. المعوقات الاقتصادية والمالية:

- عدم استقرار سياسة الدولة المضيفة وعدم وضوح استراتيجيتها في تعاملها مع المنطقة الحرة، مما يجعل المستثمرين متخوفين من أي إجراءات مفاجئة تتخذها الدولة في تلك المنطقة.
- عدم استقرار أداء الاقتصاد الكلي (التضخم، عجز الموازنة العامة، سعر الصرف، السياسات المالية)؛
- عدم القدرة على التمويل أو الامتناع عن تقديم قروض للمستثمرين بالمناطق الحرة من طرف المؤسسات المالية للدولة المضيفة، أو ارتفاع سعر الفائدة عليها.

2.6. المعوقات التشريعية والقضائية:

- تعدد التشريعات المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة؛
- التغيير المتكرر والتعديل المستمر للقوانين الخاصة بالاستثمار، سواء في المناطق الحرة أو خارجها وهذا ما يجعل المستثمر متخوف على مستقبل استثماراته في المنطقة الحرة.

3.6. المعوقات الإدارية:

- تعدد الجهات المشرفة على الاستثمارات في الدولة، وازدواجية الاختصاصات فيما بينها.
- البيروقراطية الحكومية التي يتعرض لها المستثمر عند الترخيص لمشروعه، أو في الإجراءات الأخرى، ما يضيع وقت المستثمر وربما انسحابه.

4.6. المعوقات المتعلقة باليد العاملة:

- التأثيرات السلبية لممارسات بعض النقابات العمالية الإضرابات، والمطالب المبالغ فيها التي تشغل المستثمر عن تطوير الإنتاج وعملياته.
- عدم توفر يد عاملة رخيصة وماهرة كافية بالدول المضيفة.

5.6. المعوقات الخارجية: وأهم هذه المعوقات ما يلي: (غربي و مصطفىاوي، 2023)

- التكتلات الاقتصادية وانعكاسات تعاملات بعض دولها على السلع التي يتم إنتاجها في المناطق الحرة التي تستضيفها بعض دول هذه التكتلات فالمناطق الحرة المقامة بالدول المنتمية لتكتلات اقتصادية تعاني من عدم اعتراف الدول الأعضاء الأخرى في نفس التكتلات بمنتجات المناطق الحرة للدولة كبلد منشأ.
- دعم بعض الدول لصناعات معينة يؤثر على الصناعات المماثلة بالمناطق الحرة لغياب المنافسة العادلة.

ثانيا. التنوع الاقتصادي

1. مفهوم التنوع الاقتصادي

في المجال الاقتصادي يتضمن التنوع الاقتصادي مجموعة من التعاريف، حيث تنظر معظم الدراسات في هذا المجال إلى عدة جوانب حيوية. ومن هذه التعاريف نجد:

تعريف 1: يعرف التنوع الاقتصادي على أنه العملية التي يتم من خلالها التقليل من الاعتماد على المصدر الوحيد والانتقال لمرحلة تتيح القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهذا يعني بناء اقتصاد محلي سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. (جديوي و بهلول، 2022)

تعريف2: يشير التنوع الاقتصادي إلى عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية في إنتاج وتوزيع السلع والخدمات. وهو لا يستلزم بالضرورة زيادة في الناتج، ولكنه يعزز استقرار الاقتصادات من خلال تنوع قاعدتها الاقتصادية. (BOUNOUA & BOUNOUA , 2023)

تعريف3: سياسة تنموية هدفها تقليل المخاطر الاقتصادية ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل عن طريق توجيه قطاعات الاقتصاد نحو أسواق جديدة بدل الإعتماد على سوق أو قطاع واحد. (شليغم و صيد ، 2022)

تعريف4: يرتبط التنوع بالنمو الاقتصادي من خلال العوامل الخارجية المتمثلة في التعلم عن طريق العمل والتعلم عن طريق التصدير الذي تعززه المنافسة في الأسواق العالمية. (Belhadi , Ayad , Sidi , & Zenasni , 2021)

2. أنماط تنوع الصادرات:

أنماط التنوع في الصادرات تتوزع بين تنوع الصادرات العمودي diversification Vertical وتنوع الصادرات الأفقي diversification Horizontal على النحو التالي: (بن عزة و العياطي ، 2018، الصفحات 9-10)

1.2. التنوع العمودي للصادرات diversification Vertical: التنوع الرأسي أو العمودي (VDIV): يعني أساسا الانتقال من الصادرات الأولية إلى الصادرات الصناعية أو المصنعة ، ويمكن قياس حصة الصادرات المصنعة من إجمالي الصادرات من خلال العلاقة:

$$VDIV = (TMX)/(TX)$$

حيث تمثل: - VDIV مؤشر التنوع العمودي

- TMX قيمة إجمالي الصادرات الصناعية

2.2. التنوع الأفقي للصادرات diversification Horizonta: التنوع الأفقي للصادرات يعني عدد أصناف السلع الموجهة للتصدير، التي تم تصنيفها تبعا للمعيار الدولي للتصنيف التجاري (SITC) Standard International Trad Classification يمكن لهذه الطريقة المبسطة أن تقيس

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق التجارية الحرة كمحفز للتنوع الاقتصادي: حالة الجزائر

بوضوح مدى توسع بلد ما في منتجاته للتصدير. وبالتالي، فإن القيمة القصوى للمؤشر هي 239 والقيمة الدنيا (النظرية) لها هي (0) صفر، لكل بلد لا يمتلك صادرات.

3. أهداف التنوع الاقتصادي

يمكن إيجاز هذه الأهداف والتي تتحدد حسب طبيعة كل اقتصاد كما يلي: (مجلخ و بشيشي، 2022، صفحة 49)

- تقليل المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تراجع النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية أو تقلبات الأسعار.
- استمرار وتيرة التنمية وتطوير قطاعات النشاط الاقتصادي ومساهمتها في جلب العملة الصعبة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها.
- الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل التبعية للخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل ما يعني رفع المستوى المعيشي.
- تشجيع القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليل دور الدولة والسلطات العمومية
- زيادة حجم الاستثمارات التي تم رصدتها لقطاعات النشاط الاقتصادي.

4. مؤشرات التنوع الاقتصادي:

1.4. مقياس هرفندل-هيرشمان: يرمز له بـ (H H I)، وهو المؤشر الأكثر استخداما في حساب التنوع في ظاهرة ما، وتحديد التغيرات الهيكلية في مكوناتها، ويستعمل بشكل واسع في الظواهر الاقتصادية، كما تظهر صيغته على النحو التالي: (بوعلاق، آيت يحيى، و مشير، 2022، صفحة 337)

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N (x_i/x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

بحيث تمثل كل من:

N: مجموع النشاطات

X: القيمة الكلية

X_i : القيمة التي يأخذها المتغير في كل نشاط i

قيمة هذا المؤشر تتراوح بين الصفر والواحد على النحو التالي: ($0 < H < 1$) بحيث:

- تكون في حالة تنوع تام للاقتصاد عند القيمة صفر، بمعنى تكافؤ وتساوي توزيع حصص الأنشطة المساهمة في تنوع الاقتصاد.
- تكون في حالة تنوع معدوم للاقتصاد عند القيمة واحد، وهو ما يعني هيمنة وتمرکز قيمة الناتج الوطني الإجمالي في نشاط واحد، وأن ارتفاع قيم مؤشر هرفندل- هيرشمان يمثل ضعف تنوع الاقتصاد.

2.4. مؤشر فلاديمير كوسوف COS : علاقة هذا المؤشر تظهر صيغته على النحو التالي: (سايح و ضيف ، 2022)

$$COS = \frac{\sum_{i=1}^n di^2 \times Bi^2}{\sqrt{\sum_{i=1}^n di^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^n Bi^2}}$$

وتمثل كل من:

di : يعبر عن أهمية كل قطاع بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي لفترة الأساس

Bi : يعبر عن أهمية كل قطاع بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي لفترة المقارنة

في حالة $COS=0$ فإن هناك تنوع اقتصادي عن طريق وجود تغيرات هيكلية في الاقتصاد

ثالثا. مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنوع الاقتصادي بالجزائر

1. الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

1.1. مناخ الاستثمار في الجزائر

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق التجارية الحرة كمحفز للتنوع الاقتصادي: حالة الجزائر

بناء على تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2022، الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التي تقوم برصد التغير في مناخ الاستثمار في 109 دولة في العالم بما فيها 16 دولة عربية، فإن الجزائر تحتل المراتب المتوسطة بين الدول العربية في معظم المؤشرات الفرعية لمناخ الاستثمار بينما تتقدمهم في مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث تحتل متوسط الترتيب العالمي، وتحتل أيضا مراتب متقدمة في مؤشر الموارد الطبيعية والبشرية نظرا للطاقة البشرية التي تزخر بها الجزائر حيث تفوق نسبتها 70%، وموارد طبيعية باطنية إذ تعتبر من أكبر المومنين بالغاز الطبيعي والبتترول في العالم، لكن بالنسبة لمؤشرات الحرية الاقتصادية والقيود التنظيمية والابتكار العالمي نجد أن الجزائر تتذيل قوائم الترتيب مع لدول المتخلفة، (مؤسسة ضمان، 2022)، فرغم التحسن النسبي في الأداء ضمن المؤشر العام لمناخ الاستثمار لمؤسسة ضمان إلا أن الجهود المبذولة لا تزال غير كافية لاستقطاب أكبر عدد من المستثمرين، لذا يستوجب استدراك النقائص والقيام بإصلاحات شاملة من أجل توفير بيئة جذابة للمستثمرين الأجانب.

2.1. مقومات ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتوفر الجزائر على مجموعة المقومات جعلت منها قلة العديد من الاستثمارات منها: (شنوف، شيخة، و بوبكر، 2020)

- أ- **المقومات السياسية والأمنية:** حيث يعتبر الاستقرار السياسي والأمني أحد أهم الشروط الأساسية لتوفير مناخ استثماري ملائم.
- ب- **المقومات التشريعية:** سنت الجزائر العديد من القوانين المنظمة للاستثمار منذ الاستقلال تلاءم حسب كل مرحلة من مراحل تطور اقتصادها.
- ت- **المقومات الاقتصادية:** كبر حجم الأسواق وتنوعه بالإضافة للبنى التحتية.
- ث- **المقومات الطبيعية:** تمتلك الجزائر العديد من الثروات الطبيعية مثل (البتترول الغاز النحاس الحديد وغيرها من المعادن...).

بالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية لتحسين بيئة الاستثمار لكن تبقى هنالك العديد من العوائق قد يصادفها المستثمر الأجنبي للاستثمار نذكر منها: (شنوف، شيخة، و بوبكر، 2020)

- أنماط تسير الاقتصاد المركزي الذي يؤدي إلى قرارات وتقديرات ذاتية وارتجالية لا تخضع للمقاييس القانونية وتصبح عائق أمام أي استثمار حقيقي.
- ارتباط وخضوع كل النشاطات الاقتصادية لترخيص مسبق، والذي يتطلب العديد من المراحل قبل الحصول على هذا الترخيص لتجسيد الاستثمار، ولهذا إقامة شركة أو مؤسسة سيمتد إلى عدة سنوات.
- الإجراءات الإدارية الثقيلة والمعقدة وتعدد الفاعلين والوسطاء الذين يضاعفون من مدة وتكاليف المشاريع.
- التأخر المسجل بين صياغة القوانين وإقرار المراسيم التنفيذية وتطبيقها ميدانيا يشكل عائق لأي مبادرة فردية.
- أما فيما يخص الشباك الوحيد فإنه لم يقدم الدعم الكامل لأي مستثمر أجنبي بل هناك انقصاما بين التشريعات والقوانين من جهة والواقع من جهة أخرى، وهذا ما يؤكد غياب الاتصال الفعلي والتنسيق بين مختلف الإدارات المعنية بعملية الاستثمار.

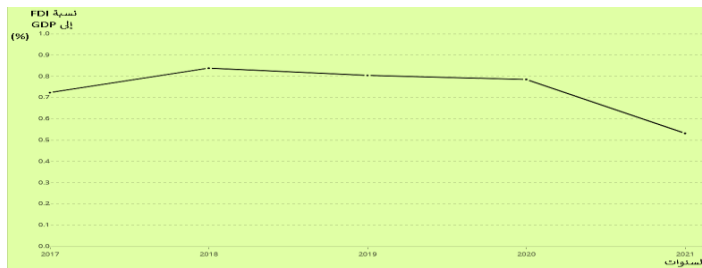
3.1. تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر

الجدول رقم 1: الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة إلى الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2021، (% من إجمالي الناتج المحلي)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
تدفق FDI	0.72	0.83	0.80	0.78	0.53

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (البنك الدولي، 2024)

الشكل رقم 1: منحنى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2021



المصدر: (البنك الدولي، 2024)

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق التجارية الحرة كمحفز للتنوع الاقتصادي: حالة الجزائر

من خلال الجدول رقم 1 والشكل رقم 1 نلاحظ أن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي ضعيفة حيث بلغت سنة 2017 نسبة 0.72% من الناتج المحلي الإجمالي ثم زادت بنسبة طفيفة في السنة التي تليها وفي سنة 2019 بدأت بالانخفاض إلى أن وصلت 0.53% سنة 2021 وهذا يعود إلى الظروف المتعلقة بأزمة كوفيد 19 التي أثرت على الاقتصاد العالمي بأكمله، وعموما فإن هذه الأرصدة الوافدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تكفي لكي تكون لها تأثيرات بارزة على الاقتصاد الوطني خاصة وأن معظم الاستثمارات متركزة في القطاع المهيمن وهو قطاع المحروقات.

2. التنوع الاقتصادي في الجزائر

اتجهت الجزائر مع تراجع اسعار البترول بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 ، منذ أواخر سنة 2014 الى الاعتماد على عقلنة الواردات و تنوع الاقتصاد الوطني رغبة في رفع قيمة الصادرات خارج قطاع النفط ووضع حد للاحتكار وإعادة الاعتبار للتصدير وعقلنة الاستيراد عن طريق كبح التنامي المستمر لعملية الاستيراد ، (الحياني ، 2023)، وفي ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد، كان لا بد من البحث عن بديل، أي إيرادات أخرى غير إيرادات قطاع المحروقات عن طريق تنوع الاقتصاد وتشجيعه الصادرات الوطنية، وتحريك التجارة الخارجية نحو المنتجات الأخرى التي تتمتع بها الجزائر ولها ميزة واضحة. حيث يجب تغيير نهج التصدير الأحادي (المحروقات) إلى التصدير المباشر اعتمادا على سلة من المنتجات خدمة للاقتصاد الوطني وسعيا نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي.

1.2. التنوع الاقتصادي على مستوى قطاعات النشاط:

من أجل إعطاء نظرة واضحة على التنوع الاقتصادي على مستوى قطاعات النشاط نقوم بالتركيز على مساهمة أهم القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 2: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام للفترة من 2017 إلى 2021، الوحدة: مليار دج

القطاعات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال ع	الخدمات	
السنوات	2017	3966.7	2219.1	1040.8	2203.7	5163.5

5305.3	2346.5	1127.9	2427	4547.5	2018
5577.6	2481.4	1198.5	2429.4	3910.1	2019
4823	2398.4	1153.5	2598.5	2575.1	2020
5380.3	2713.5	1271.5	2869.6	4734.4	2021

المصدر: (غدير و كيحي، 2022)

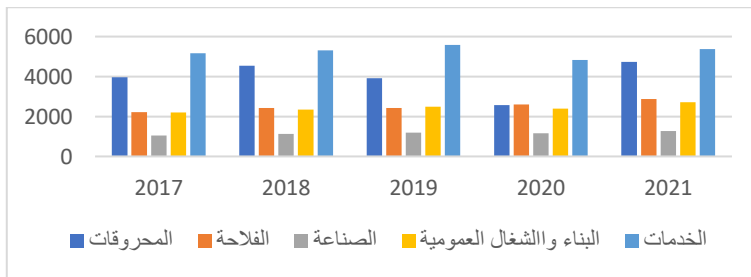
من خلال الجدول يتبين تراجع قطاع المحروقات سنة 2020 بقيمة 2575.1 مقارنة بسنة 2017 الذي قدرت مساهمته بـ 3966.7 بسبب تراجع الطلب الذي تزامن مع جائحة كورونا مما أدى إلى انخفاض الأسعار، لكن بدأت في الانتعاش مع بداية عام 2021 ليصل إلى 4734.4.

بالنسبة لقطاع الفلاحة فقد شهد زيادة وصلت إلى 2869.6 مقارنة بسنة 2017 التي كانت قيمتها 2219.1، هذا الانتعاش يعود إلى زيادة الاستثمارات في هذا القطاع وتوجه سياسة البلاد إلى الفلاحة كبديل يعول عليه في تحقيق الأمن الغذائي.

يلاحظ ارتفاع في قطاع الصناعة سنة 2021 بقيمة 2713 مقارنة مع سنة 2017 والتي كانت مساهمتها في الناتج المحلي بـ 1040.8 ويرجع ذلك إلى استفادة القطاع من مخططات التنمية والإنعاش الاقتصادي، وكذلك بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية الذي ارتفع من 2203.7 سنة 2017 إلى 2713.5 عام 2021 وترجع تلك الزيادة إلى حصة القطاع مما خصص له في برامج الإنعاش الاقتصادي.

قطاع الخدمات شهد تراجعا من عام 2017 بقيمة 5163.5 إلى 4823 عام 2020 متأثرا بالإغلاق التام الناتج عن جائحة كوفيد كورونا، ثم بدأ بالانتعاش بشكل طفيف مع نهاية 2021 ليصل إلى 5380.3. والشكل الموالي يوضح قيمة المساهمة لهذه القطاعات كما يلي:

الشكل رقم 2: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام للفترة من 2017 إلى 2021



أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق التجارية الحرة كمحفز للتنوع الاقتصادي: حالة الجزائر

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج إكسل اعتمادا على الجدول رقم 1

الجدول رقم 3: مؤشر هيرفندال هيرشمان للتنوع على مستوى القطاعات

السنوات	مؤشر هيرشمان هيرفندال
2017	0,95624
2018	0,91443
2019	0,88606
2020	0,73919
2021	0,73792

المصدر: (غدير و كيحلي، 2022)

من خلال هذا الجدول وحسب هذا المؤشر يوضح اقتراب القيم المحسوبة من الواحد الصحيح مما يدل على أن مستوى التنوع ضعيف خاصة في سنوات 2017 و 2018 إضافة إلى استمرار الاعتماد بشكل رئيسي على البترول كمورد مهمين على صادرات البلاد وأيضا ضعف القطاعات الإنتاجية الأخرى والتي لم تحظى بالاهتمام اللازم سواء من حيث الإنتاج أو من جهة مرافقتها للوصول إلى الأسواق الخارجية.

2.2. التنوع في الصادرات:

لكي يكتمل التنوع الاقتصادي لا بد من تحقيق التنوع في الصادرات، وهذا يعني عدم الاكتفاء بتصدير المواد الأولية وتزويد الأسواق الخارجية بالخدمات الأولية، بل بمنتجات محولة ومصنعة أو صناعات نصف جاهزة من الإنتاج المحلي، (غدير و كيحلي، 2022)، ولتوضيح التنوع في الصادرات خلال الفترة من 2017 إلى 2021 سنعتمد على المكونات المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 4: تطور بنية الصادرات خلال الفترة (2017-2021)، (الوحدة: مليار د.ج)

بنية الصادرات السنوات	المحروقات	المواد الفائنية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعة	السلع الاستهلاكية
2017	34569	350	73	854	0	78	20
2018	38897	373	93	1626	0	90	35
2019	33244	408	96	1445	0	83	36
2020	20016	473	71	1287	0	77	37

من خلال الجدول 4 نلاحظ أن صادرات الجزائر خارج المحروقات لا تتعدى في بعض السنوات نسبة 5% رغم الجهود المبذولة في ترقيتها واستراتيجية الدولة في دعم التنوع الاقتصادي، وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بصادرات المحروقات وحدها والتي تمثل المكون الأساسي للصادرات بنسب تتراوح بين 90% و 95%، حيث تتأثر هذه الأخير بأسعار النفط فنجدها في أعلى قيمة لها سنة 2018 (38897 مليار دج) عندما كانت أسعار النفط مرتفعة (حوالي 86 دولار للبرميل)، وأخذت تتناقص بعدها إلى أن بلغت قيمتها الدنيا 20016 مليار دج سنة 2020 بفعل انخفاض أسعار النفط بعد الانغلاق الاقتصادي الذي سببته الأزمة الصحية العالمية آنذاك.

خاتمة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة التجارية الحرة دافعا لتحفيز المنتجين الوطنيين على تنوع وتحسين منتجاتهم بفصل الاحتكاك مع الشركات العالمية الكبرى والمتطورة التي تنقل خبراتها وتكنولوجياتها عبر استثماراتها في الدول المضيفة، فالتنازلات التي تقدمها هذه الدول هي تمهيد للعوائد التي ستجنيها مستقبلا. فالهدف من وراء تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الحرة هو تسريع وتيرة النمو واختصار الوقت والجهد للتمكن من مواكبة التطورات في مجال الإنتاج والتصنيع والخدمات باستغلال خبرة وكفاءة المستثمر الأجنبي، إلا أن استقطاب هذه الاستثمارات لا يكون إلا بتطوير المناطق الحرة وتبني استراتيجية اقتصادية واضحة، وذلك بتوفير العوامل والمقومات الضرورية كالبنى التحتية المتطورة، التحفيزات والاعفاءات الجبائية، القوة العاملة المؤهلة، توفر الأمن والاستقرار السياسي وكذا تكييف قوانين الاستثمار بما يتماشى مع البيئة الدولية، مع التركيز على تنوع مجالات الاستثمار من أجل تجنب تأثير صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية، كما هو الحال في الجزائر حيث أن معدلات النمو مرتبطة بأداء قطاع المحروقات الذي يهيمن على الاقتصاد الوطني سواء من ناحية الإنتاج أو التصدير أو المساهمة في الناتج الداخلي الخام، فرغم سعي الجزائر لتنويع قاعدتها الاقتصادية بتبنيها جملة من السياسات والاستراتيجيات لتحرير اقتصادها من التبعية النفطية إلا أن صادراتها تتسم بعدم التنوع حسب مؤشر هيرفندال-هيرشمان حيث يقترب معاملته من الواحد طيلة فترة الدراسة.

التوصيات

- التخلص من القيود التنظيمية من أجل توفير جهاز إداري مرن يتحكم في المناطق الحرة؛
- العمل على رفع مؤشرات مناخ الاستثمار التي تعتمد عليها الهيئات والوكالات العالمية؛
- الترويج للحوافز والتسهيلات التي توفرها المناطق الحرة في الجزائر؛
- ضرورة التنسيق بين جميع الهيئات والمؤسسات الفاعلة في مجال الاستثمار؛
- كسب ثقة المستثمرين بالترويج للاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الجزائر؛
- العمل على استقطاب استثمارات أجنبية متنوعة وعدم تضيق القاعدة الاقتصادية؛
- توجيه الاستثمارات الأجنبية حسب أولوية القطاعات.

قائمة المراجع

- البنك الدولي. (مارس، 2024). بيانات البنك الدولي. تاريخ الاسترداد 03 27، 2024، من مجموعة البنك الدولي: <https://www.albankaldawli.org>
- أنيسة شليغم ، و فاتح صيد . (2022). دور مناخ الإستثمار في تعزيز التنوع الإقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر- دراسة قياسية للفترة 1996-2020. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 7(2)، الصفحات 115-134.
- بلقاسم بن علال، مريم شعني، و شهرزاد بورداش. (ديسمبر، 2019). دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر). مجلة نور للدراسات الاقتصادية، 05(02)، الصفحات 85-96.
- حنان سايح ، و أحمد ضيف . (2022). سياسات التنوع الإقتصادي في الجزائر (واقع وأفاق) من 2001 إلى 2020. مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، 7(2)، الصفحات 83-94.
- سليم مجلخ، و وليد بشيشي. (2022). قياس وتحليل التنوع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019. *Revue Algérienne d'Economie et gestion*، 16(1)، الصفحات 46-60.
- سليم سليمان. (ماي، 2022). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019. الملتقى الدولي الافتراضي حول: التنوع الاقتصادي وجدلية تحقيق التنمية المستدامة في دول المغرب العربي، آفاق وتحديات. جامعة الوادي، الجزائر.

سلمية غدير أحمد، و كيجلي عائشة سليمة . (2002). واقع التنوع الإقتصادي في الجزائر عل ضوء تجارب الدول النفطية باستخدام مؤشر هيرفندال- هيرشمان للفترة (2017- 2021). مجلة الباحث، 22(1)، الصفحات 165 - 177.

طارق غري، و علي مصطفىوي. (01 مارس، 2023). المناطق الحرة كأداة فعالة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. مجلة اقتصاد المال والأعمال، 08(01)، الصفحات 347-360.

عبد الرؤوف شنوف، مبروك لعروسي شيخة، و عباسي بوبكر. (ديسمبر، 2020). دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر - التجربة الاماراتية أنموذجا -. مجلة التنمية الاقتصادية، 05(02)، الصفحات 71-90.

ليلي اللحاني . (2023). استراتيجية الدولة الجزائرية لترقية الصادرات: من الإنفتاح الإقتصادي الى سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج قطاع المحروقات. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 12(3)، الصفحات 565-582.

محمد بن عزة ، و حميدة العياطي . (2018). إشكالية تنوع و تنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لأثر الصادرات النفطية وغير النفطية على النمو الإقتصادي في الجزائر-. مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، 2(1)، الصفحات 7-28.

محمد لحسن علاوي، و مختار بونقاب. (02/03 نوفمبر، 2016). دور الاستثمار الأجنبي المباشر والمناطق الحرة في التنوع الاقتصادي (دراسة حالة تجربة الامارات). الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة. كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر.

مؤسسة ضبان. (2022). تقرير مناخ الاستثمار. الكويت: المؤسسة العربية لضمان الستثمار. تاريخ الاسترداد 27/03/2024، من <https://www.dhaman.net>

نجوى جديوي، و لطيفة بهلول. (2022). تقدير أثر مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنوع الإقتصادي بالجزائر خارج قطاع المحروقات (2000-2020). مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، 5(2)، الصفحات 103-122.

نعم حسين نعمة، و رغد محمد نجم. (جوان، 2023). المناطق الحرة وجاذبية الاستثمار الأجنبي / تجربة المملكة الأردنية الهاشمية. مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، 13(01)، الصفحات 127-158.

نوال بن خالدي. (01 ماي، 2022). واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل تداعيات جائحة كوفيد 19. مجلة المنهل الاقتصادي، الصفحات 493-510.

نورة بوعلاق ، سمير آيت يحيى ، و الوردي مشير . (2022). دور التنوع الإقتصادي في توجيه مسار الإقتصاد الجزائري في ظل التنمية المستدامة - دراسة قياسية خلال الفترة 1990- 2019 باستعمال مؤشر هيرفندال هيرشمان-. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، 5(1)، الصفحات 333-352.

- Arthur , d. L., & Ocileide , C. d. (2022, May). Analysis of determining factors of foreign direct industrial investment in the Manaus free trade zone through the oli paradigm. *Brazilian Journal of Development*, 8(5), pp. 42462-42478.
- Belhadi , A., Ayad Sidi , M., & Zenasni , S. (2021). Non-Oil Exports Diversification and Trade Openness in Algeria: Empirical Analysis. *Journal of Economic Integration*, 9(3), pp. 711-724.
- BOUNOUA , A., & BOUNOUA , C. (2023). The effectiveness of the economic diversification policy, the case of Algeria: Econometric study (2000-2019). *Journal of Economic Papers*, 14(1), pp. 17 - 34.
- Chitranka , K. (2022, August). Review of FDI Policies in India and China: Analysis and Interpretation. *International Journal of Engineering and Management Research*, 12(04), pp. 37-42.